اقتصاد

«السوس» يزيح مدير عام «المطاحن»... والأصيل لـ«شد العمل» في «التموين»

عبد الهادي شباط

بعد مرسوم بإعفاء معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عماد الأصيل صدر قرار وزاري بإعفاء مدير عام شركة المطاحن العامة زياد بلة وتعيين بدلاً عنه مدير المواد في الوزارة مهند شاهين.

ورغم أن قرارات التغيير لم تكن مفاجأة كونها تأتي في إطار حركة التغيير التي بدأها الوزير الغربي منذ وصوله إلى وزارة التجارة الداخلية إلا أن قراري الإعفاء الأخيرين كانا أكثر جدلاً كونهما طالا معاون وزير ومديراً عاماً بخلاف معظم قرارات التغيير والإعفاء التي أصدرها الوزير وطال معظمها مدراء مركزيين أو مدراء ورؤساء دوائر في المحافظات وفي محاولة «الوطن» تقصي حول أسباب التغيير تبين أن ضبط كميات من الدقيق التمويني في منطقة جبلة باللاذقية مخالفة وتحتوي على حشرات ضارة مثل حشرة السوس وهذا كان سبباً مباشراً في قرار إعفاء مدير عام المطاحن وخاصة أن الكميات التي جرى توزيعها تصل لقرابة ١١ طناً من الدقيق التمويني.

ورغم أن الوزير عبد الله الغربي في تصريح خاص لـ«الوطن» حول الموضوع فضل الحديث بلغة دبلوماسية حيث أشار إلى أن قرارات الإعفاء كانت بهدف دفع العمل نحو الأفضل وتطويره وشد مفاصل العمل وتنسجم مع توجهات إعادة الهيكلة الذي تنتهجه الوزارة وأن كلاً من معاون الوزير والمدير العام اللذين تم إعفاؤهما كانا زميلين في العمل وعمل ضمن استطاعته مبيناً انه تم تعيين مدير المواد في الوزارة مهند شاهين مديراً عاماً لشركة المطاحن بدلاً من زياد بلة بينما أكد في السؤال عن تسمية معاون وزير جديد بدلاً من الأصيل أنه حالياً لا يوجد نية لتسمية معاون بديل بانتظار تبلور مشروع الهيكلية الجديدة في الوزارات وبالرجوع إلى قصة الدقيق المملوء بحشرات السوس في جبلة اكتفى الوزير بأنه لن يتم السماح بأي حالة تلاعب أو غش وخاصة في مادة الدقيق والخبز التي تشكل الأساس في غذاء المواطن حيث تم وضع آليات عمل ورقابة وتوزيع جديدة لتوزيع مادة الدقيق التمويني على المخابز تتضمن الكشف وسحب العينات المستمر من مادة الدقيق بحيث لا يسمح بوجود أي كميات مخالفة.

كما أكد الوزير أنه نفذ جولة في محافظة حماة وطرطوس وحالياً في اللاذقية بهدف الكشف عن أي حالات ترهل أو فساد وتقييم العمل على أرض الواقع والاطلاع عليه مباشرة من دون مراسلات ورقية أو غيرها معتبراً أن الوزارة مسؤولة عن غذاء المواطن السوري ولن يتم السماح لأحد أن يتهاون أو يتلاعب به.

ويشار إلى أن عماد الأصيل شغل وظيفة معاون الوزير لما يزيد على ٦ سنوات وقبلها كان مديراً لحماية المستهلك في الوزارة ومديراً للتجارة الداخلية بدير الزور بينما تسلم زياد بلة مديراً عاماً لشركة المطاحن مع قدوم الوزير حسان صفية إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

هل هي إبرة إنعاش للتأمين الصحي؟

«السورية للتأمين» تقترح رفع بدلات التأمين الإلزامي للسيارات ثلاثة أضعاف وتعويض الوفاة ١٠٠٪

محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» بأن المؤسسة العامة السورية للتأمين اقترحت على اللجنة الاقتصادية رفع أقساط التأمين الإلزامي للسيارات بمقدار ثلاثة أضعاف، مقابل إجراء مضاعفة تعويضات الوفاة الناتجة عن الحوادث، وبقاء التعويضات المادية على حالها. على ما يبدو لدعم العجز في التأمين الصحي، كما يتم تداوله في الوسط التأميني.

الأمر الذي يعتبر غير فني أبداً، إذ إن بدلات الوفاة لا تشكل أكثر من ١٠٪ من إجمالي التعويضات على حين تعويض ضرر الغير للسيارات هو الأساسي ومقدر بـ١,٥ مليون ليرة سورية، وهو وسطي أسعار السيارات عام ٢٠٠٨، وهذا لا يتوافق مع الواقع الحالي للأسعار.

كما علمت «الوطن» أن اقتراح المؤسسة لم يلق استحساناً من هيئة الإشراف على التأمين على الرغم من أن الهيئة هي من طرحت فكرة القيام بدراسة فنية لمحفظة التأمين الإلزامي لعدة سنوات، قبل اتخاذ القرار برفع الأسعار، بهدف الوصول إلى مدى ضرورة هذا الرفع، وكذلك الأمر لجهة نسبة الرفع، وإن اعتراض الهيئة كان على رفع التعويضات الجسدية فقط، كرد على مقترح رفع التعويض الجسدي فقط من دون التعويض المادي.

وحسب مصدر فني مسؤول في التأمين فإن الأصل في الممارسة التأمينية والعلم التأميني أن يتم رفع التعويضات، أولاً، ثم يتم دراسة رفع الأقساط بناء على رفع التعويضات، وإن اعتراض الهيئة في الأساس على فكرة رفع الإلزامي، هو أنها فكرة مبنية على أساس مالي وتجاري فقط وليس فنياً، ولا تعتمد على النتائج الفعلية لما تحققه الشركات في التأمين الإلزامي على مدى سنوات ماضية، ولا على أساس فكرة زيادة التعويضات أولاً، وفي حال الانطلاق بالموضوع من خلال زيادة التعويضات فالهيئة ترى ضرورة رفع التعويضات المادية إضافة إلى الجسدية.

من جانبه بيّن مدير عام المؤسسة السورية ياسر المشعل لـ«الوطن» أن المؤسسة تقوم بدراسة إحصائية «إكتوارية» في الربح والخسارة للتأمين الإلزامي على السيارات، موضحاً أن حساب ربح الإلزامي على السيارات لا يقتصر على التعويضات التي تم تسديدها في السنة نفسها على اعتبار أنه من الممكن أن تمتد التعويضات إلى سنوات لاحقة نتيجة لوجود بعض القضايا المنظورة من القضاء التي لا يتم الفصل فيها في السنة نفسها ما يعني إمكانية دفع تعويضات لحوادث إلزامي في أعوام لاحقة، ما يعني أن التدفق النقدي يحمل خسارة محققة في السنوات اللاحقة، ما يعني احتمال وقوع خسارة مستقبلية، إضافة إلى أنه ونتيجة لارتفاع الأسعار تصبح خسارة الإلزامي على السيارات مضاعفة.

وبيّن مشعل أن اقتراح المؤسسة بزيادة البدلات لتعويض الخسارة تم وفق عدة سيناريوهات تهدف إلى حل مشكلة التأمين الإلزامي، وهي رفع قسط التأمين الإلزامي من ٤٥٠٠ إلى ٦ آلاف أو إلى ٨ آلاف أو ١٠ آلاف أو ١٢ ألف، ويتم وفق كل سيناريو إدراج إضافات إلى العقد الإلزامي بالنسبة إلى التعويضات الجسدية والتغطيات في المشفى.

وأكد أن المؤسسة وفي جميع السيناريوهات كانت الأولوية لديها هي الإصابات الجسدية سواء لجهة التعويض في حالة الوفاة والمحدد حالياً بـ٧٥٠ ألف ليرة سورية، ليصل إلى ١,٥ مليون ليرة سورية، بالإضافة إلى رفع التغطيات للعلاج في المشفى إضافة على تعويضات العجز، معتبراً أن المبلغ الحالي للتعويضات المادية والمحدد بـ١,٥ مليون ليرة سورية يعتبر كافياً بناءً على أسعار السوق.

وفي السياق نفسه علمت «الوطن» أنه لم يتم اتخاذ قرار حتى الآن بالنسبة لإعادة توزيع نسب التأمين الإلزامي على السيارات بين شركات التأمين، ولم يتم الموافقة على زيادة حصة المؤسسة والبالغة حالياً ٢٩٪.

يذكر أن المشعل كان قد أكد في وقت سابق أن شركات التأمين والمؤسسة بحاجة إلى إبرة إنعاش حتى تستطيع العودة إلى العمل وذلك يتم برفع سعر التأمين الإلزامي وتوزيعه بما يضمن استمرار عمل شركات التأمين، الطلب الذي لم يلق استحساناً في حينه من رئاسة الحكومة، وتم الاعتراض على أي زيادة تقع على عاتق المواطن.

ويبقى السؤال هل يتم الأخذ برأي هيئة لإشراف على التأمين من الناحية التأمينية عند وضع التعرفة الجديدة، أم إنه سوف يتم التعديل لتحقيق أرباح تجارية بهدف دعم محفظة التأمين الصحي الإداري حسب مساعي وزارة المالية؟!

الذهب إلى القامشلي بإشراف هيئة الطاقة الذرية وجمعية الصاغة بدمشق بدءاً من الثلاثاء القادم

علي محمود سليمان

كشف نقيب الصاغة غسان جزماتي أن يوم الثلاثاء القادم سيكون أول يوم في عودة نقل الذهب إلى القامشلي بعد توقفه منذ صدور قرار حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام بتجميد العمل بالقرار الذي كان في فترة الحاكم السابق أديب ميالة والذي تم بموجبه شحن الذهب من القامشلي إلى دمشق وبالعكس، وذلك بعد عقد عدة اجتماعات للتفاوض مع الحكومة لإعادة العمل بالقرار المجمد والذي انعكس سلباً على سوق الذهب وخاصة الورشات التي كانت تشتغل بكميات كبيرة لتصديرها إلى القامشلي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح جزماتي أن العمل سيتم وفق الضوابط ذاتها التي كان معمولاً بها سابقاً، حيث ستشرف هيئة الطاقة الذرية على فحص الذهب القادم من القامشلي ضمن مطار دمشق الدولي، حيث جرت سابقة قام بها أحدهم بإدخال قطع من الحديد على أنها ذهب خالص وتم كشف التلاعب وهو ما أحدث حالة من الحذر في عمليات النقل والفحص، على أن تقوم جمعية الصاغة في دمشق بفحص وتدقيق عيارات كميات الذهب التي ستشحن من دمشق إلى القامشلي بديلاً من الذهب القادم منها، حيث تفترض شروط الشحن أن تتساوى الكميتان، ويذكر أن في فترة إيقاف شحن الذهب من دمشق إلى القامشلي شهدت أسواق الذهب في الفترة الأخيرة دخول كميات كبيرة من الذهب التركي.

وفي هذا الصدد أشار جزماتي إلى انتعاش حركة الدمغ في جمعية الصاغة من ورشات ومحال الذهب بانتظار وصول الذهب من القامشلي لإرسال ذهب مشغول ومدموغ بديلاً منه، حيث ارتفعت كميات الذهب المدموغ في جمعية الصاغة من نصف كيلو غرام في فترة تجميد قرار النقل، إلى ٢ كيلو غرام يومياً بعد التوصل إلى الاتفاق لعودة نقل الذهب إلى القامشلي.

وحول أسعار الذهب فقد سجل غرام الذهب من عيار ٢١ سعراً يوم أمس بـ١٩٥٠٠ ليرة سورية، لتسجل الليرة الذهبية السورية سعراً بـ١٦٢ ألف ليرة سورية وسجلت الأونصة الذهبية السورية سعراً بـ٧١٠ آلاف ليرة سورية، حيث سجلت الأونصة الذهبية العالمية سعراً بـ١٢٦٧ دولاراً.

وفي سياق آخر فقد سجل مؤشر بورصة دمشق انخفاضاً طفيفاً مع نهاية الأسبوع الثالث لشهر تشرين الأول الحالي، على حين بلغ حجم التداول نحو ٩٣ ألف سهم، من خلال ٦٢ صفقة، بقيمة تداول تجاوزت ١٦,١٥ مليون ليرة سورية.

الحكومة تدرس بديلاً من الحسم من رواتب الكفلاء

الحجز على تأمينات المقترض المتخلف عن دفع أقساطه للتوفير

الوطن

وجّه وزير المالية مأمون حمدان مجلس إدارة مصرف التوفير بالعمل على دعم مشاريع الإيجار التمويلي، الذي يعتبر شكلاً من أشكال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إضافة إلى التوجيه بإعداد الدراسة اللازمة لذلك، مؤكداً على دعم قطاعات الإنتاج الصناعي والزراعي بأشكالها كافة.

جاء ذلك خلال اجتماع لمجلس إدارة مصرف التوفير، قدم فيه رئيس مجلس الإدارة زهير تلاج ومدير عام المصرف هيفاء يونس شرحاً موجزاً عن أداء المصرف خلال الفترة السابقة والمشاريع التي قام بتمويلها، والمشكلات التي تعترض عمل المصرف، كما تمت مناقشة الموازنة التقديرية للمصرف لعام ٢٠١٧.

وعن وضع القروض المتعثرة، أوضح حمدان بأن مجلس الوزراء شكل خلال جلسته الأسبوعية الثلاثاء الماضي مجموعة عمل من وزارات العدل والاقتصاد والمالية للوقوف على واقع القروض المتعثرة في المصارف العامة والخاصة، وبهدف تفعيل عمل المحاكم المصرفية.

أما عن وضع الكفلاء للمقترضين الذين فروا خارج القطر أو تركوا عملهم، أوضح حمدان أن وزارة المالية تعمل على تشريع يجيز للمصرف الحجز على تأمينات المقترض الفار بدلاً من الحسم من كفلائه.

قضية للنقاش

أيها الاقتصاديون: كيف نشجع الصادرات؟

إدارة ملف الصادرات السورية: مقاربة الحكومة للملف التصديري من منظور كلي

تفتح «الوَطَن» باب الحوار الاقتصادي، بهدف المشاركة بالرأي في صياغة السياسات والقرارات الاقتصادية، للوصول إلى واقع اقتصادي أفضل.. وهذه دعوة للمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمراقبين المتخصصين للمشاركة بالحوار حول القضية المطروحة للنقاش بإرسال مقالات رأي لنشرها في هذا الركن.

يتراوح عدد الكلمات بين ٧٠٠-٩٠٠ كلمة.

نتلقى المقالات على البريد الالكتروني: info@alwatan.net

يشكل التصدير واحدة من أهم حلقات النشاط الاقتصادي التي يعوّل عليها لتصحيح خلل الميزان التجاري ولإعادة تدوير العجلة الإنتاجية في ظل التشوه الكبير الذي أصاب بنية السوق السورية بسبب الأزمة- الحرب.

تحرص الحكومة على التعاطي مع ملف التصدير كحلقة في سلسلة النشاط الاقتصادي وتحرص كل الحرص على ربطه مع سلسلة الإنتاج من جهة، ومع حاجة السوق المحلية من جهة ثانية، بحيث يتم تصريف الفائض وتحقيق مصلحة المنتجين، من دون حدوث انقطاع في سلاسل خلق القيمة. فعلى سبيل المثال، من مصلحة المزارعين المنتجين لزيت الزيتون أن يتم تصدير هذا المُنتَج بهدف رفع سعره وزيادة إيرادات المزارعين. لكن بالمقابل، سيؤدي تصدير زيت الزيتون إلى رفع سعر المنتَج في السوق المحلية إلى مستويات سترهق كاهل المستهلك السوري في ظل مفرزات الأزمة- الحرب وما رافقها من انخفاض في القوة الشرائية، وفي الدخول الحقيقية لأغلب الأسر السورية.

التعامل مع عقبات التصدير

تقسم العقبات التي تواجه التصدير إلى نوعين من العقبات: عقبات من الداخل ذات طبيعة مؤسساتية وتنسيقية وإدارية ولوجستية، وعقبات ذات طبيعة خارجية أي تقع خارج حدود الجمهورية العربية السورية، وتتعلق بشكل خاص بالأسواق الخارجية ومدى قابليتها لأن تستقبل المنتجات التصديرية السورية. فالعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب كان لها أثر سلبي كبير في تراجع مساحة الأسواق المحتملة، كما كان للإرهاب أثر بالغ أيضاً في تعطيل أهم القنوات التصديرية ولاسيما إلى السوق العراقية التي كانت المستهلك الأبرز لمنتج الحمضيات السورية. نشير هنا في عجالة إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الصناعة لوضع مشروع إقامة معمل للعصائر في الساحل السوري موضع التنفيذ، ما سيسهم جزئياً في تسويق موسم الحمضيات.

من العقبات التي تواجه الصادرات السورية أيضاً الطبيعة الإدارية لأسواق أهم شركاء التعاون الدولي، كالسوق الروسية على سبيل المثال. فبالإضافة إلى المسافة البعيدة نسبياً للوصول إلى السوق الروسية عن طريق النقل البحري وإلى التكلفة المرتفعة نسبيا لوسيلة النقل هذه، فإن الولوج إلى السوق الروسية يعاني مشكلة رئيسة تتمثل في أنها جزء من سوق الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (الذي يضم كلاً من روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وأرمينيا وقرغيزستان)، وإن أي تفضيلات أو مزايا خاصة للمنتجات السورية يجب أن تمنح في إطار القواعد الناظمة لعمل هذه السوق.

ملف التصدير... بين المصدرين والحكومة

في الأحوال العادية، كان اتحاد المصدرين الذراع التنفيذية الأكثر حضوراً في سوق التصدير السورية (من دون الحديث عن الصادرات من الصناعات الاستخراجية والمنتجات ذات الصبغة العامة) في فترة ما قبل الأزمة. بالطبع غيرت الأزمة الكثير من قواعد اللعبة، فانخفضت حوافز القطاع الخاص للاستمرار في الجهود التصديرية. في مثل هذه الظروف، وانطلاقا من التعامل المسؤول مع نتائج تغير هذا القطاع ومنعكساته على حجم التصدير، فقد أولت الحكومة السورية اهتماماً خاصاً لدعم هذا القطاع، حيث ورد في البيان الحكومي: «... والاستمرار بدعم نشاط القطاع الخاص التجاري باتجاه الخارج، ولاسيما في مجال التصدير، بإزالة العقبات التي تعترضه، ومساعدته على إقامة علاقات مباشرة مع المستوردين من الدول الأخرى، والترويج لمنتجاته، وعقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية لتحقيق زيادة في حجم الصادرات». وفي الناحية العملية، قامت الحكومة، ببذل جهد ملموس لتنسيق جهود الشركاء الوطنيين، من القطاعين العام والخاص، لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتجاوز مفرزات الأزمة وتهيئة السبيل أمام القطاع الخاص لممارسة دوره الطبيعي بشكل أكثر سهولة ويسراً. نذكر هنا أنواع الدعم والتسهيلات المالية والجمركية، والإدارية، والدبلوماسية، وتلك الخاصة بالنقل وغيرها من الملفات التي تعاملت معها الحكومة السورية بكل مرونة ومسؤولية.

مقترح مصفوفة البرنامج التنفيذي لعملية التصدير على المدى الآني:

الفترة اللازمة	الشركاء المعنيون	الإجراء
١-٢ أسبوع	الوزارات والاتحادات المعنية (من القطاعين العام والخاص)	تحديد قوائم المنتجات القابلة للتصدير
أسبوع واحد	الوزارات والاتحادات	تحديد الأسواق المحتملة للتصدير
أسبوع	الوزارات والاتحادات	تحديد الجدول الزمني للتصدير وطرائق التصدير (براً، بحراً، أو جواً)
أسبوع	الوزارات والاتحادات	تحديد التسهيلات المطلوب تقديمها من الجانب الحكومي، داخلياً وخارجياً.
أسبوع	الوزارات والاتحادات	تحديد حلقات سلسلة التصدير. أي دور كل طرف من أطراف سلسلة التصدير، مع توصيف للنشاط (ماذا سيفعل، كيف سيفعل، كم سيستغرق من الوقت)
ثلاثة أيام	الوزارات والاتحادات	مناقشة أهمية وضوابط إحداث شركة تصدير
أسبوع	الوزارات والاتحادات	مناقشة موضوع تعهد قطع التصدير
يومان	الوزارات والاتحادات	مناقشة مسألة ربط الاستيراد بالتصدير للقطاع الخاص.

التصدير على محور الزمن

على المدى القصير سيتم تبني الاستراتيجية السابقة القائمة على قاعدة «تصدير ما يُنتَج» مما يفيض عن حاجة السوق المحلية. تعتبر سياسة «تصدير ما ينتج» سياسة بسيطة وتقليدية ولا تؤسس لبناء قطاع تصديري تنافسي ومميز على المدى الطويل. أما على المدين المتوسط والطويل، فمن المخطط له أن يتم بناء وتصميم منظومة تصديرية أكثر تطوراً تقوم على مبدأ «إنتاج ما يصدر»، أي بعد إجراءات الدراسات اللازمة التي توضح ما نمتلك فيه من مزايا نسبية وتنافسية تؤهلنا لدخول الأسواق الخارجية بربحية وبجدوى اقتصادية.

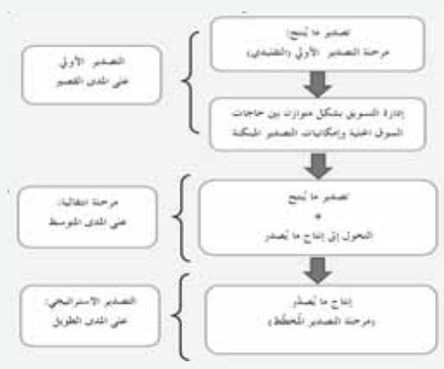

المطلوب الآن التوجه إلى السوق، لحصر المنتجات التصديرية المتاحة واتخاذ الخطوات العملية لتصريفها في الأسواق الخارجية. يجب قبل كل شيء تحديد المنسق الوطني المسؤول عن متابعة هذه الملف لضمان حسن متابعته، ومراجعة النتائج بشكل مستمر عبر مصفوفة تنفيذية تتضمن برمجة مادية وزمنية، إذ هناك الكثير من المؤشرات على أن الخلل الأكبر إنما يكمن في الحلقات التنفيذية التي لا تعمل بمنطق إستراتيجي بل بمنطق تجاري ضيق.

د. قيس خضر
رئيس المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء